C 2009/INF/9

November 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

محاضرة ماكدوغال التذكارية السادسة والعشرين

محاضرة تكريماً لـ Frank L. McDougall

ألقاها

السيد Olivier De Schutter

المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

السيد المدير العام

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

أشعر بشرفٍ بالغ لدعوتي إلى إلقاء هذه المحاضرة، ومخاطبة المؤتمر العام للمنظمة في بداية مداولاته. وهو شرفٌ يشاركني فيه كل من عمل دون كلل دفاعاً عن الحق في الغذاء في هذا العالم. كما أنني أشعر بتواضعٍ شديد وأنا أقف بين مجموعة من شخصياتٍ عظيمة وقفت أمامكم من قبل، ومازال جهدها من أجل عالم متحرر من الجوع مصدر إلهام لي.

ومنذ خمس سنوات تحديداً، وافقت الحكومات الأعضاء في مجلس المنظمة بالإجماع على الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الدعم التدريجي لتحقيق الحق في غذاءٍ كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، وهو النص الوحيد ذو الطبيعة الحكومية الدولية الذي يحتوي على تدابير محددة ينبغي للدول أن تتخذها بغرض الامتثال للحق الإنساني في غذاء كاف. ورغم ذلك، فمازال هناك أكثر من مليار نسمة يعانون من الجوع اليوم، وضعف هذا الرقم على الأقل يفتقرون إلى العناصر الغذائية الأساسية الدقيقة التي يحتاجونها ليعيشوا حياةً ملؤها الصحة والنشاط. ومازال نقص الحديد،

. طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

وفيتامين أ، والزنك، من بين أهم عشرة أسباب تؤدي للوفاة بأمراض في البلدان النامية. ففي هذه البلدان، هناك طفل من بين كل ثلاثة أطفال يعاني من التقزم، وطفل من بين كل طفلين يولد لأم تعاني من الأنيميا وقت ولادته.

ولا يعني هذا الفشل أن الخطوط التوجيهية الطوعية غير فعالة. وإنما يعني أننا فشلنا في تنفيذها بفعالية. فالخطوط التوجيهية تقوم على قناعة المجتمع الدولي التي ظهرت لأول مرة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، بأننا لابد أن نعالج مسألة الجوع في العالم لا كمسألة إنتاج فقط، بل مسألة تهميش، وفوارق كبيرة، وظلم اجتماعي. أنه درس ينبغي أن نتعلمه مرة أخرى. فنحن نعيش في عالم ينتج أغذية أكثر مما أنتجه في أي وقت سبق، ولم يشهد جوعاً بهذا الحجم مطلقاً. وهناك سبب لذلك: فقد ظللنا لسنواتٍ عديدة نركز على زيادة توافر الأغذية، مع إهمال تأثير طرقنا في توزيع ما ننتجه من أغذية، وتأثير ذلك في المدى البعيد على البيئة. وقد نجحنا بصورةٍ ملحوظة في زيادة الغلات. ولكن ينبغي أن نصل إلى النقطة التي نعترف فيها بأننا يمكن أن ننتج أكثر وأننا فشلنا في معالجة الفقر في الوقت نفسه؛ فهذه الزيادة في الغلات، إذا كانت شرطاً *ضرورياً* للحد من الجوع وسوء التغذية، فإنها ليست شرطاً *كافياً*؛ وأننا في الوقت الذي نباهي فيه كثيراً بالمستويات الكلية للإنتاج في النصف الثاني من القرن العشرين، فإننا خلقنا أيضاً ظروفاً لكارثة إيكولوجية رهيبة في القرن الواحد والعشرين.

ومع نمو سكان العالم وتغير عاداتهم الغذائية، فإن إطعام هذا الكوكب سوف يحتاج منا إلى أن نضع أفضل ما لدينا من علم في خدمة الزراعة. ولكننا سوف نكرر أخطاء الماضي إذا ركزنا على هذا الهدف وحده. فمهما زدنا من إنتاج الأغذية، فلن نحسن من مصير المليار نسمة الذي يعانون من الجوع اليوم، لا لأنه ليس لدينا طعام كاف، ولكن لأنهم فقراء للغاية بحيث لا يستطيعون شراء ما هو متوافر من أغذية. ولذا ينبغي أن نسأل بتواضع: أين أخطأنا؟

تكمن مصادر الوضع الحالي للجوع في طرق الإنتاج التي جعلت الزراعة على نطاقٍ ضيق غير مجدية بشكل عام، وحولتها، في أحسن الأحوال، إلى زراعة الكفاف. وبعد أن عجز صغار المزارعين عن المنافسة، وأبعدوا إلى أسوأ أنواع التربة – أي التلال والأراضي القاحلة وتلك المعرضة للتآكل – دفع بهم إلى الهامش: ولم يعد ينظر إليهم لا كدائرة سياسية، بعد أن عجزوا عن حشد صفوفهم بصورةٍ فعالة، ولا كقطاع اقتصادي حيث لم يصلوا إلى سلاسل العرض العالمية وليسوا مصدراً للنقد الأجنبي. وأصبحوا في عداد المنسيين من السياسات العامة لأنهم اعتبروا غير ذي صفة. ونحن نعرف نتائج كل ذلك. فقد أصبح النزوح من الريف هائلاً. فهناك أكثر مليار نسمة اليوم – أي واحد من بين كل ستة أفراد، أي 43 في المائة من السكان في البلدان النامية – يعيش بالفعل في أحياء عشوائية، وأنه في عام 2030، عندما يصل سكان العالم إلى ثمانية مليارات نسمة[1]، فإن هذا الرقم سوف يزيد ليصبح واحداً من بين كل ثلاثة أفراد[2].

[1] زاد عدد سكان العالم في القرن العشرين من 1.65 مليار نسمة إلى 6 مليارات نسمة، وشهد أعلى معدل لنمو السكان (2.04 في المتوسط سنوياً في أواخر الستينات. وحدثت أكبر زيادة سنوية في سكان العالم (86 مليون) في أواخر الثمانينات. ويقدر معدل نمو السكان في الوقت الحاضر بنحو 1.2 في المائة سنوياً، وأصبحت الزيادة السنوية الآن 75 مليون نسمة تقريباً. أما بالنسبة للجيل القادم، فإن أسرع زيادة في السكان ستحدث في أفريقيا: فعدد سكان القارة الذي يقدر الآن بنحو مليار نسمة، يزيد بنحو 24 مليون نسمة سنوياً، وسوف يتضاعف بحلول عام 2050.

والأغلبية الساحقة من سكان الحضر الفقراء هؤلاء ليس لديهم حماية اجتماعية من أي نوع. أما هؤلاء الذين بقوا في الريف فقد أبعدوا في أغلب الأحيان إلى زراعة الكفاف التي تجعلهم يبقون على حياتهم بالكاد. بل إنهم في أغلب الأحيان يجدون أنفسهم مرغمين على بيع أرضهم بل وهجرها، ليتحولوا إلى عمال معدمين، يعيشون على العمل الموسمي في المزارع الكبيرة. ونتائج هذه التطورات معروفه جيداً؛ فالقوة الشرائية لمجموعاتٍ كبيرة من السكان لم تعد كافية الآن لشراء الأغذية المتوافرة في الأسواق. فالجوع يحدث دائماً لهذه الأعداد الغفيرة من صغار المزارعين الذين سرقت منهم سبل معيشتهم. والأمر ليس كارثة. إنه عملية تطورات. وكان يمكن أن يكون مختلفاً. ومن الممكن تغييره.

في مواجهة أزمة بهذا الحجم هناك ما يغري باعتبار الحق في غذاءٍ كاف هدفاً بعيد المدى، ربما يسعدنا تحقيقه، وإن كان من الواضح أنه بعيد المنال في هذه اللحظة، وبالتالي ليست له أهمية فورية. ويكشف ذلك عن سوء فهم أساسي لما يعنيه الحق في الغذاء في الواقع. فدور الحق في الغذاء ليس أقل من دور محوري في زمن الأزمات. فهو ليس مجرد هدف: إذ أنه يوضح أيضاً الطريق نحو تحقيقه.

أولا – جعل أشد الناس تعرضاً للخطر محور اهتمامنا

إن أول ما يتطلبه منا الحق في الغذاء هو أن نضع مأساة أشد الناس تعرضاً للخطر كنقطة انطلاق لنا. فقد آن الأوان للنزول من الارتفاع الهائل لأسعار السلع في الأسواق الدولية إلى حالة هؤلاء الذين يعملون في الحقول أو الذين يعيشون من تجارة السلع الرخيصة في ضواحي المدن. فالمزارعون الفقراء لا يبيعون إنتاجهم في بورصة شيكاغو؛ وفقراء المستهلكين يشترون كيس الأرز من الأسواق المحلية، لا من البورصات السلعية. وإذا لم ننظر إلى الجوع من هذا المنظور، فلن ننجح في رؤية مشكلات الاقتصاد السياسي التي تظهر في سلسلة إنتاج الأغذية وتوزيعها. فنحن ننظر إلى الجوع كمشكلة عرض وطلب، بينما هي أساساً مشكلة موظفين وتجار بلا ضمير، ومشكلة قطاع موردين للمدخلات يزداد تركيزاً يوماً بعد يوم، أو عدم وجود شبكات أمان كافية لمساندة الفقراء. ولهذا السبب تحتاج الخطوط التوجيهية الطوعية، كخطوة أولى، أن نضع خريطة لانعدام الأمن الغذائي والتعرض للمخاطر. فنحن لن نستطيع أن نصمم سياسات فعالة حقيقة لإزالة أو تقليل العراقيل أمام تمتع الفقراء بالحق في الغذاء إلا إذا عرفنا من هم الجوعى، ولماذا هم جوعى، وأين يعيشون. ومع ذلك ففي كثيرٍ من البلدان، مازالت البيانات الموثوق بها تشكل تحدياً كبيراً. وتبذل المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بالذات جهوداً تستحق الثناء لتحسين عملية جمع المعلومات والسماح للاستجابة المبكرة للأزمات الخطيرة[3]، ولكن بشكلٍ عام، توجد بيانات عن الجوع وسوء التغذية في أغلب الأحيان بصورةٍ مبعثرة أو تكون بيانات قديمة، أو تم جمعها بمنهجيات مشكوك فيها. وحتى عندما توجد مثل هذه البيانات، فقد يتم تجاهلها أو تظل في أدارج صناع

[2] موئل الأمم المتحدة، المؤتمر الثلاثي الدولي حول تحديات التوسع العمراني والحد من الفقر في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، الاجتماع الأول، نيروبي، 8–10 يونيو/حزيران 2009، HSP/EC/ACP.1/4، 2 يونيو/ حزيران 2009.

[3] يتابع النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في المنظمة الحالة الراهنة والقادمة للأغذية على المستويين القطري والعالمي، ويعطي إنذارات مبكرة للأزمات المتوقعة. وبالمثل فإن البعثات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وحالة الأمن الغذائي تعطي تقديرات حديثة عن حالة الأمن الغذائي – والاحتياجات الإنسانية – في البلدان التي تتعرض لأزمات.

السياسات الذين يريدون الاستناد إلى ما يقال من "عدم وجود حقائق صلبة" كعذرٍ لسلبيتهم. فهم لا بد ألا يعرفوا شيئا لكي لا يفعلوا شيئا.

إن مكافحة الجوع على أساس الحق في الغذاء تتطلب منا أيضاً تصميم سياسات تزيل العقبات أمام تمتع كل فرد بهذا الحق[4]. فالخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء تدعو إلى الأخذ باستراتيجيات قطرية تحدد الأعمال التي ينبغي القيام بها، ومن يقومون بها، وفي أي إطار زمني محدد، وطبقاً لأي طريقة. فمثل هذه الاستراتيجيات القطرية أو خطط العمل تضمن حشد الموارد المناسبة. وهي تسعى إلى تحسين التنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة، وتضمن معالجة جميع أسباب الجوع وسوء التغذية (المترابطة). كما تعزز المساءلة: بتعيين من سيقومون بذلك وتحديد المسؤوليات، كما أنها تسمح لمنظمات المجتمع المدني والأجهزة المستقلة – مثل المؤسسات أو المحاكم القطرية لحقوق الإنسان – بمراقبة أفضل لتصرفات الوكالات الحكومية العديدة. وفي بعض الحالات، سوف يسمح ذلك أيضاً للمدعي العام أو أمين المظالم بالتدخل عندما تظل هذه الوكالات على سلبيتها. وهي تشجع على التعليم الجماعي: فحيث أن أي تقدم يتم رصده من خلال مؤشرات مناسبة، فإن السياسات التي تضل طريقها أو تفشل في تحقيق نتائج، يمكن أن يتم تصويبها في مرحلة مبكرة، وأخيراً، ونظراً لأن هذه الاستراتيجيات هي استراتيجيات تشاركية وشاملة، فإنها تساهم في تحقيق الديمقراطية والتمكين، لاسيما عندما تترسخ في قوانين إطارية، كما حدث في البرازيل و غواتيمالا أو في نيكاراغوا، وبالتالي فإنها تحد من خطورة الاستبداد أو المحسوبية في صنع القرارات، وتضمن اتخاذ القرارات في ضوء الاحتياجات الحقيقية، كما يعبر عنها المستفيد الأخير.

وهكذا يتضح أن الحق في الغذاء هو منهج؛ وهو طريقة لفعل الأشياء، يبدأ من القاعدة إلى القمة لا من القمة إلى القاعدة، وهو نهج ديمقراطي لا تكنوقراطي، وتشاركي وليس قاصراً على فئة بعينها. ولكن الحق في الغذاء هو أيضاً مجموعة من الاستحقاقات القانونية، لها جذورها في القانون الدولي، وهو يفرض عدداً من الالتزامات الواضحة على الدول. فينبغي على الدول أن تحترم الحق في الغذاء، وينبغي أن تصون هذا الحق من تدخلات الجهات الخاصة، وأن تنفذ هذا الحق بسياسات مناسبة. وبدأت المحاكم تفهم بصورةٍ متزايدة دورها في ضرورة حماية الحق في الغذاء من جنوب أفريقيا[5] إلى الهند[6] ومن كولومبيا[7] إلى نيبال[8]. وأصبح هذا يشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى حماية أساسية لأشد الناس تعرضاً

[4] Arjun Sengupta, 'The Right to Food in the perspective of the Right to Development', in Wench Barth Eide and Uwe Kracht (eds), *Food and Human Rights in Development, vol. II: Evolving Issues and Emerging Applications*, Intersentia, Antwerpen-Oxford, 2007, p. 131; and Sibonile Khoza, 'The Role of Framework Legislation in Realising the Right to Food: Using South Africa as a Case Study of this New Breed of Law', in Wenche Barth Eide and Uwe Kracht (eds), *Food and Human Rights in Development, vol. I: Legal and Institutional Dimensions and Selected Topics*, Intersentia, Antwerpen-Oxford, 2005, pp. 187-204, at pp. 196-197.

[5] South Africa, High Court, *Kenneth George and Others v. Minister of Environmental Affairs and Tourism*, 2 May 2007.

[6] Supreme Court of India, *People's Union for Civil Liberties and Another v. Union of India & Others*, In the Supreme Court of India, Civil Original Jurisdiction, Writ Petition (Civil) No. 196 of 2001, judgment of 2 May 2003

[7] Corte Constitucional, *Acción de tutela instaurada por Abel Antonio Jaramillo y otros contra la Red de Solidaridad Social y otros*, Sentencia T-025/2004. للمزيد من المعلومات عن هذا الموضع وعن سواه من المواضيع، يرجى العودة إلى: Christophe Golay, *The right to food and access to justice. Examples at national, regional and international*

للخطر. وسوف تشهد السنوات القليلة القادمة تحولاً سريعاً وحاسماً في سبل معيشة الكثير من الفقراء حول العالم. فلم يعد في وسعنا أن نفشل في ذلك. إن إقامة خياراتنا بشأن الحق في الغذاء على أسس سليمة، سوف يساعدنا على السير في الاتجاه الصحيح، وسيفضي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر عدلاً واستدامة.

ثانياً – إعادة الاستثمار في الزراعة وواجب الدول في احترام الحق في الغذاء

هناك تحديات هائلة في الأفق، أولها أن الأزمات العالمية في الأغذية والطاقة والمناخ أفضت إلى تجدد الاهتمام بالاستثمار الزراعي. فقد قفزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً في الفترة من 2005 إلى 2007، بعد أن كانت 600 مليون دولار فقط في التسعينات من القرن الماضي[9]. وهو تطور محمود، فالاستثمار في الزراعة يمكن أن يكون له تأثيره القوي في الحد من الفقر. كما أن أحد أسباب دخول نظام الأغذية في الأزمة التي يمر بها حالياً، هي أنه منذ الثمانينات من القرن الماضي كانت الاستثمارات في الزراعة غير كافية بصورةٍ مؤسفة[10].

ولكن هذه الفرص الجديدة تشكل تهديداً في نفس الوقت. فالمضاربة على الأراضي في زيادة مستمرة، بل إنها أحياناً تتسبب في إبعاد المزارعين الذين لا يملكون سوى القليل عن الأرض، وإظهار مدى هشاشة عمليات الإصلاح الزراعي التي تعتمد على السوق. وأصبحت عمليات الإيجار أو الاستحواذ على مساحات شاسعة تزداد شيوعاً بسبب عدة عوامل. فالحوافز المالية والدعم المالي في البلدان المتقدمة أحدثت اندفاعاً نحو إنتاج أنواع الوقود من المزروعات كبديل لأنواع الوقود الأحفوري. فالبلدان التي تواجه نمواً في السكان مع التوسع العمراني، مصحوبين باستنزاف مواردها الطبيعية، ترى في الحصول على الأراضي بمساحاتٍ شاسعة وسيلةً لتحقيق الأمن الغذائي في المدى البعيد. ولكن هذه البلدان تشعر أيضاً بالقلق تجاه توافر المياه العذبة، التي أصبحت سلعةً نادرة في عددٍ من الأقاليم. كما يزداد الطلب على بعض السلع الخام من البلدان الاستوائية، وعلى الأخص الألياف وغيرها من المنتجات الخشبية. وأخيراً، فإن الدعم المنتظر لتخزين الكربون من خلال المزارع الشجرية ومنع قطع الأشجار، يزيد من قيمة الأراضي الزراعية في نظر

يرجى بشكل عام العودة إلى دور المحاكم في الدفاع عن الحق في الغذائي: Marco Borghi and Letizia Postiglione *levels*, FAO, 2009. Blommenstein (eds), *The Right to Adequate Food and Access to Justice*, Bruylant / Schulthess, Bruxelles / Geneva, 2006.

[8] في 25 سبتمبر/أيلول 2008، وبمقتضى الدستور المؤقت، أصدرت المحكمة العليا في نيبال أمراً مؤقتاً يتعيّن بموجبه على حكومة نيبال العمل فوراً على توفير الغذاء لاثنتي عشر مقاطعة تعاني من نقص في الغذاء.

[9] الأونكتاد، *تقرير عن الاستثمارات في العالم عام 2009. الشركات عبر الوطنية، والإنتاج الزراعي والتنمية*، 17 سبتمبر/أيلول 2009.

[10] في عام 2004، كان الإنفاق العام على الزراعة يمثل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في البلدان التي تعتمد على الزراعة، وظلت استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة تتراجع بشكلٍ عام – بما فيها تلك التي تأتي عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية – طوال عشرين عاماً إلى أن بدأت تزيد أخيراً (البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم عام 2008 – الزراعة من أجل التنمية* 19 أكتوبر/تشرين الأول 2007، ص. 7؛ وأنظر مجموعة التقييم المستقلة في البنك الدولي، *مساعدات البنك الدولي إلى الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: عرض مجموعة التقييم المستقلة*، أكتوبر/تشرين الأول 2007).

المستثمرين[11]. بل إن بعض الاستثمارات في الأراضي الزراعية، لا سيما من جانب القطاع الخاص، ليست سوى مضاربات بحتة.

وقد يستفيد السكان المحليون من توافد المستثمرين، ولكنهم قد يفقدون أيضاً سبل معيشتهم بسبب ذلك. فقد حصلت شركة Biofuel Africa Ltd على أكثر من 23 700 هكتار من الأراضي في غانا، وقيل أنها أرغمت سكان 7 قرى على الرحيل – كلهم من المجتمعات المحلية الزراعية – من منطقة تمالي. وفي أوغندا قامت مؤسسة FACE الهولندية بالمساعدة في زراعة 25 000 هكتار من الأشجار لامتصاص ثاني أكسيد الكربون لتعوض بذلك الانبعاثات من محطة جديدة لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم بطاقة 600 ميغا وات في هولندا ثم باعت هذا التعويض إلى شركة GreenSeat، وهي شركة هولندية تعمل في مجال امتصاص الكربون مع عملاء غربيين، ومع شركات الطيران أساساً. ولكن هذا المشروع أثار بلبلة مؤخراً، حيث أشارت التقارير إلى أن السكان الأصليين الذين يعرفون بقبائل البينيت شردوا من أماكنهم ليفسحوا الطريق أمام مشروعات زراعة الأشجار. وليست هذه، للأسف، سوى بعض الأمثلة.

وفي كثير من البلدان النامية، وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن حقوق مستخدمي الأراضي ليست مضمونة بصورةٍ كافية. فأغلب الأراضي كانت ملك الحكومة من قبل، ولا يملك مستخدمو الأراضي حقوق ملكية في الأراضي التي يزرعونها؛ بل وفي كثير من الأحيان أيضاً، ونتيجة للعلاقة المتشابكة بين حقوق الملكية وحقوق المستخدمين، فإن من يزرعون الأرض لا يملكونها، رغم أنهم قد يكونوا يدفعون الإيجار نقداً أو عيناً وقد لا يدفعونه، وقد يكون لديهم اتفاق رسمي مع المالك الاسمي وقد لا يكون. فإذا تم إجلاؤهم، فلن يحصلوا على حلول قانونية، ولن يتلقوا تعويضاً كافياً. وقد يستخدم الآخرون الأراضي في أنشطة الرعي أو جمع الحطب: وهذه موارد هامة للمعيشة، وعلى الأخص بالنسبة للنساء. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتمتع الرعي بأهمية خاصة: فمن بين 120 مليون من الرعاة/المزارعين – الرعاة في جميع أنحاء العالم، يعيش نصفهم تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء، من بينهم أعداد هائلة في السودان والصومال (سبعة ملايين في كل منهما) تليهما إثيوبيا التي يعيش فيها أربعة ملايين راع[12]. فأين هي إذن الأراضي "العاطلة"؟ وأي الأراضي يمكن إعطاؤها للمستثمرين؟ وما هي الشروط؟ إن أي رجل أو امرأة يحرم من الحصول على مصدر رزقه الذي يعتمد عليه، هو ضحية انتهاك الحق في الغذاء، ما لم تكن هناك ترتيبات تعويضية.

[11] هذا هو الحال في ظل آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في المادة 12 من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتسمح آلية التنمية النظيفة للبلدان التي التزمت بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو تقليصها بموجب بروتوكول كيوتو (الملحق باء) بتنفيذ مشروعات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية، من أجل أن تحصل على شهادات بأرصدة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، مقابل كل طن من ثاني أكسيد الكربون. ويمكن طرح هذه الشهادات للتجارة واعتبارها إسهاماً في تنفيذ أهداف اتفاقية كيوتو.

[12] Nikola Rass, *Policies and Strategies to address the vulnerability of pastoralists in Sub-Saharan Africa*. PPLPI (Pro-Poor Livestock Policy Initiative, FAO) Working Paper No. 37, 2006, available at: www.fao.org/ag/AGAinfo/programmes/en/pplpi/docarc/execsumm_wp37.pdf..

ثالثاً – الاقتصاد السياسي لنظم الأغذية وواجب حماية الحق في الغذاء

السبب الثاني في أهمية الحق في الغذاء، ربما اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، هو التحول الذي حدث في سلاسل إمدادات الأغذية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فلا ينبغي على الحكومات أن تحترم الحق في الغذاء بأن تتكفل بعدم حرمان أي فرد من الفرص القائمة للحصول على موارد إنتاجية فحسب، وإنما ينبغي لها أن تحمي الحق في الغذاء بأن تتحكم في عناصر القطاع الخاص التي قد يؤدي سلوكها إلى انتهاكات مماثلة.

ولكي نفهم سبب أهمية ذلك ومعناه، فلننظر إلى امرأة عادية تزرع قطعة أرض صغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقطعة الأرض ربما كانت هكتاراً أو هكتارين. وتربتها فقيرة نسبياً ولا يوجد بها ري: فمنذ أيام الاستعمار، كانت أفضل الأراضي مزروعة بمزارع شجرية شاسعة، كتلك التي يعمل فيها زوجها من حينٍ إلى أخر أثناء موسم الحصاد. وما تنتجه الأرض من محاصيل لا يكفي لإطعام الأسرة طوال العام. ورغم ذلك، فبعد موسم الحصاد تسعى لأن تبيع كل ما تستطيع إنتاجه ولا تستطيع استهلاكه في الشهر التالي، لأنها إذا لم تفعل ذلك فإنه سوف يفسد قبل أن تأكله، وليس لديها مكان لتخزينه، وليس أمامها سوى وسيط واحد لتبيع له، وهو الذي يقرر السعر الذي سيدفعه. والسعر منخفض، ولكن مع عدم وجود وسائل مواصلات، لن تستطيع أن تذهب بمحصولها لتبيعه في مكان آخر. وهي تعوض ذلك بألا تشتري مدخلات من القطاع التجاري. فبذورها هي تلك التي ادخرتها من محاصيل السنة الماضية، وإن كانت تتبادل البذور مع جيرانها في بعض الأحيان. وهي تعمل بدون أي أسمدة، لأن هذه الأسمدة غالية للغاية: حيث زادت أسعارها بنسبة 40 في المائة في السنتين الماضيتين. وهي تزرع لتطعم أسرتها، وإن كانت تعرف أن الزراعة لا تكاد تعطيها أجرها: فخلال ثلاثة شهور، سوف تشتري الطعام من الأسواق بالقليل الذي ادخرته من الجزء الذي باعته من محاصيلها، وربما بضعف السعر الذي تقاضته من قبل مقابل ما أنتجته، وربما أكثر من الضعف.

وهناك على الأقل 1.5 مليار نسمة آخرين في نفس هذا الوضع، يعتمدون على زراعة مساحات صغيرة لكي يعيشوا وهم جوعى في أغلب الأحيان[13]. فكيف يمكن أن ندعمهم؟ إن هناك نهج لذلك، وهو نهج بهر جيلاً كاملاً من صناع السياسات، يشار إليه في أغلب الأحيان بنموذج "الثورة الخضراء". وقد ظهر هذا المصطلح في بيان شهير صدر في عام 1968 عن William Gaud مدير الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية، حيث وصف انتشار التكنولوجيا الجديدة لزراعة القمح والأرز في آسيا بأنها تنطوي على "صناعة ثورة جديدة". "وهي ليست ثورة حمراء عنيفة كتلك التي قام بها السوفييت أو ثورة بيضاء كتلك التي حدثت في جمهورية إيران الإسلامية" "وإنما أنا أسميها ثورة خضراء تقوم على تطبيق العلم والتكنولوجيا". ولكنني استخدم هذا المصطلح هنا بشيء من التردد، حيث أن البرامج الحالية التي تحمل نفس الاسم تنطوي على خلافات ملموسة مع النموذج عندما طرح في البداية. فعندما طبق لأول مره في المكسيك بدعم من مؤسسة روكفللر، قبل أن ينتشر في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى وفي جنوب آسيا في الستينات من القرن الماضي، كانت "الثورة الخضراء" تقوم على تطوير أصناف جديدة والتوسع في زراعتها، وعلى الأخص أنواع القمح والأرز شبه

[13] البنك الدولي، *تقرير التنمية في العالم عام 2008 – الزراعة من أجل التنمية*، واشنطن العاصمة، 2007، ص. 3.

القزمية، والتوسع في الأراضي المروية وإحداث زيادة هائلة في استخدام الأسمدة الكيماوية والميكنة[14]. وكان دور القطاع الخاص مهماً في هذه التطورات. فأنواع البذور المحسنة التي كانت تعطى مجاناً أو بدعم، لم تكن محمية بحقوق الملكية الفكرية. كما أن جودة البنية الأساسية – لاسيما الطرق – كانت أفضل عندما اندلعت الثورة الخضراء آنذاك عما هو موجود الآن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تبذل محاولات لإحداث مثل هذا التحول.

ويرجع الفضل إلى الثورة الخضراء في أنها زادت الغلات بصورةٍ ملموسة في المناطق التي نفذت فيها، بل وإنها حالت دون حدوث مجاعات – والحقيقة أنها فتحت الباب أمام مكاسب مهمة في الإنتاجية في المناطق التي توافرت فيها الشروط اللازمة. ورغم ذلك، فإن زيادة الغلات لا تكفي للقضاء على الجوع. ففي دراسته لبعض من أهم المجاعات التي ظهرت في هذا القرن، يسترعي Amartya K. Sen الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 أنظارنا إلى أن الناس قد يعانون من الجوع في أوقات الغلات الوفيرة، نتيجة بقاء دخل مجموعات معينة على انخفاض في الوقت الذي يزيد فيه دخل الآخرين[15]. والأمر الجوهري في نهج Sen هو أنه أبعدنا عن الاعتبارات المتعلقة بالقيم الكلية وركز بدلاً عن ذلك على أشد الفئات تضرراً في المجتمع: إذ أنه إذا لم تتحسن أوضاعهم نتيجة زيادة مستويات الإنتاج، فإن أي مكاسب نحققها في تحسين الغلات لن تستطيع – وحدها – أن تخفف من الجوع. ولذا فإن السؤال الذي ينبغي أن نسأله هو ليس ما إذا كانت أشكال بعينها من التنمية الزراعية تزيد من حجم الإنتاج، وإنما في الأساس ما هو تأثيرها على عملية التوزيع. من الذي سيربح أكثر؟ من الذي لن يربح، بل من الذي قد يخسر؟

إن هذه الأسئلة، من منظور تحقيق الحق في الغذاء، هي الأسئلة الحاسمة. وحتى Norman Borlaug، مهندس الثورة الخضراء الذي حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1970 لإسهامه في الأمن الغذائي العالمي، اعترف بأنه من هذه الزاوية، فإن نجاح الثورة الخضراء كان نجاحاً جزئياً في أحسن الأحوال. وقال في عام 2004 أنه "من الواضح، أن الثورة قد زادت في المناطق المروية بأكثر مما زادت به في المناطق قليلة المطر، الأمر الذي زاد من التفاوت في الدخول"[16]. وربما كان هذا تبسيطا للثورة الخضراء. فهي شجعت تركيز الأراضي في أيدي المزارعين الكبار أصحاب المشروعات ممن هم في وضعٍ أفضل يسمح لهم بالاستفادة من مكاسب الإنتاجية في الزراعة الجديدة التي تعتمد على رأس المال[17]. وهي لم تصل إلى أشد المزارعين فقراً ممن يعملون في تربة حدية تماماً. وهي تجاوزت المرأة إلى حدٍ كبير، لأن المرأة ليس لديها نفس فرصة الرجل في الحصول على القروض، وهي أقل حصولاً على الدعم من الخدمات الإرشادية، ولذا فإنها لا

[14] يرجى العودة إلى المرجع التالي بالنسبة إلى الثورة الخضراء Norman E. Borlaug, *The Green Revolution Revisited and the Road Ahead*, Special 30th Anniversary Lecture, Norwegian Nobel Institute, Oslo, 2000; Gordon Conway, *The Doubly Green Revolution: Food for All in the 21st Century*, Cornell Univ. Press, Ithaca, New York, 1999 (orig. Penguin Books, London, 1997).

[15] A.K. Sen, *Poverty and Famines. An Essay on Entitlement and Deprivation*, Oxford Univ. Press, 1981 دراسة عن .

[16] Norman Borlaug and Christopher Dowswell, 'The Green Revolution: An Unfinished Agenda', CFS Distinguished Lecture Series, لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، 20–23 سبتمبر/أيلول 2004، الفقرة 7.

[17] يتضح ذلك بشكلٍ خاص من استعراض كتابات Donald K. Freebairn التي أوضحت أن 80 في المائة من الدراسات التي أجريت على الثورة الخضراء خلال أكثر من 30 سنة، خلص الباحثون الذين اهتموا بالبعد الخاص بالمساواة إلى أن الفوارق زادت نتيجة النقلة التكنولوجية: أنظر Donald K. Freebairn "هل ركزت الثورة الخضراء الثروات؟ دراسة كمية لتقارير البحوث" التنمية في العالم، 1995، المجلد 23، العدد 2، الصفحات 265 – 279.

تستطيع أن تشتري المدخلات التي قامت عليها الثورة التكنولوجية[18]، بل إنها في بعض الأحيان حاصرت المزارعين الذين يملكون دراهم قليلة وجعلتهم يعتمدون على مدخلات خارجية غالية الثمن عجز بعضهم عن الاستمرار فيها. وأحدثت تحولاً من أشكال الإنتاج الكثيفة العمالة إلى نموذج للزراعة يعتمد على كثافة رأس المال، الأمر الذي أسرع بالهجرة من الريف مع عدم وجود فرص عمل بديلة. وقد تسير الزيادة في إنتاج الحبوب جنباً إلى جنب مع وجود تفاوتات مهمة[19]. ففي جنوب آسيا، بينما زاد إنتاج الفرد من الأغذية بنسبة 9 في المائة، زاد عدد الجوعى بنفس النسبة فيما بين عامي 1970 و1990. وفي أمريكا الجنوبية، وخلال نفس الفترة، زاد نصيب الفرد من الأغذية بنسبة 8 في المائة، ومع ذلك فقد زاد عدد الجوعى بنسبة 19 في المائة[20].

وبإمكاننا هنا أن نستخلص القليل من الدروس. فأولاً، أنت لا تستطيع أن تفصل الإنتاج عن التوزيع، فهناك نماذج مختلفة للإنتاج الزراعي، وهناك أيضاً نماذج مختلفة للتنمية الزراعية، التي يختلف تأثيرها على تركيبة الدخل في المناطق الريفية اختلافاً كبيراً والتي قد تسهم في زيادة المساواة وقد لا تسهم. وثانياً، أنت لا تستطيع أن تتجاهل أسئلة الاقتصاد السياسي التي تثيرها نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها في الوقت الحاضر. وهناك، مثلاً، سؤال يجدر أن نسأله، وهو ما إذا كنا نستطيع الآن أن نشجع أصنافا جديدة من البذور تجعل المزارعين أسرى لنظام تستأثر فيه أكبر عشر شركات للبذور بنسبة 67 في المائة من السوق العالمية لملكية البذور، مع استئثار أكبر شركة للبذور في العالم بنسبة 23 في المائة من هذه السوق وحدها، واستئثار أكبر ثلاث شركات بنسبة 47 في المائة من السوق[21]. ألا ينبغي علينا أن نتعامل مع هذا التركيز كمشكلة، بدلاً من أن نركز فقط على انعدام فرص الحصول على التكنولوجيا التي تحميها امتيازات الاحتكار؟ وهل الحلول التي تزيد من الاعتماد على التكنولوجيات الغالية مستدامة، مع هذه الدرجة غير العادية من التركيز؟ وثالثاً، وربما الأكثر أهمية، أنك لا تستطيع أن تعمل من أجل الناس بدون الناس: فمع ما تبين لنا من فشل الثورة الخضراء في معالجة مشكلة الجوع بصورةٍ حاسمة بوضع المشاركة قلب تصميم السياسات العامة وتنفيذها، فإن

[18] International Food Policy Research Institute, *Women: The Key to Food Security, 8. Findings*, www.ifpri.org/pubs/ib/ib3.pdf.

[19] يرجى العودة إلى المرجع التالي بالنسبة إلى أساليب العمل الهامة المتصلة بالثورة الخضراء Eric Holt-Giménez and Raj Patel, *Food Rebellions! Crisis and the Hunger of Justice*, Pambazuka Press, Food First Books, and Grassroots International, 2009, pp. 26-37; Vandana Shiva, *The Violence of the Green Revolution: Third World Agriculture, Ecology, and Politics*, London, Zed Books, 1991; Tony Weis, *The Global Food Economy. The Battle for the Future of Farming*, Zed Books, London and New York, and Fernwood Publ., Halifax, 2007, at pp. 107-109.

[20] Eric Holt-Giménez and Raj Patel, Food Rebellions!, cited above, p. 27 (citing Frances Moore Lappé, Joseph Collins, Peter Rosset, and Luis Esparza, World Hunger: 12 Myths, Oakland, Institute for Food and Development Policy, 1986).

[21] مجموعة ETC *من الذي يملك الطبيعة؟ قوة المنظمات والخط الأخير في تسليع الحياة*، نوفمبر/تشرين الثاني 2008، ص. 13. لاحظت أمانة الاونكتاد ارتفاعاً ملموساً في تركيز قطاع توريد المدخلات، الذي يمتد إلى أكثر من البذور ليشمل جميع المدخلات الزراعية: ونتيجة عمليات الاندماج والاستحواذ، دخلت شركات الكيماويات الزراعية إلى مجالات التكنولوجيا الحيوية والبذور، مما أدى إلى "اندماج لم يسبق له مثيل بين القطاعات الرئيسية في سوق الزراعة (الكيماويات الزراعية، والبذور، والتكنولوجيا الحيوية الزراعية)"، وهي عملية مازالت تعززها الاتفاقيات التعاقدية بين الشركات العاملة في هذه القطاعات. أنظر *Tracking the trend towards market concentration: The case of the agricultural input industry*، أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، أبريل/نيسان 2006. ولمعرفة المزيد من التطورات وآخر المعلومات أنظر التقرير (A/64/170) الذي قدمه المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى الدورة 64 للجمعية العامة للأمم المتحدة، *سياسيات البذور والحق في الغذاء: تعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وتشجيع الابتكار* (أكتوبر/تشرين الأول 2009).

وضع سياسات سليمة قد يتيح لنا فرصة أفضل في معالجة الاحتياجات الحقيقية للفقراء، مع مراجعة هذه السياسيات باستمرار في ضوء تأثيرها.

والواقع أنه ربما كان من أكثر الأمور إثارة فيما يتعلق بالنقاش الدائر حول "الثورة الخضراء" هو أن النهج البديلة لدعم الزراعة لم يتم التطرق إليها، رغم أنها في الحقيقة ربما كانت أنسب لما يحتاجه بعض صغار الحائزين الذين يعملون في ظل أصعب الظروف، لكي يحسنوا معيشتهم. ففي بعض البلدان، كانت الثورة الخضراء بالفعل بديلاً للإصلاح الزراعي: فبدلاً من تشجيع زيادة إنتاج الأغذية عن طريق إعادة توزيع الأراضي على فقراء الريف، فعلت ذلك بواسطة التكنولوجيا. ولكن بعض التدابير الأخرى، الأقل حساسية من الناحية السياسية، يمكن أن تنفذ، والتي من شأنها أن تحسن كثيراً من حياة صغار الحائزين بطرق ربما كانت أكثر استدامة بالنسبة لهم من الطرق التي تستخدم وصفات تكنولوجية.

وفي مقدمة هذه الطرق، الابتكارات المؤسسية، وتوفير السلع العامة. ونفكر مرة أخرى في هذه المرأة التي تزرع قطعة صغيرة من الأرض في إحدى البلدان الأفريقية. فهذه المرأة تحتاج إلى تمكينها من الحصول على سعرٍ أعلى لمحاصيلها، وتحتاج إلى دعمها لتستطيع الإنتاج. وبدعمنا لإقامة تعاونيات على مستوى القرية، نستطيع أن نزيد من قدرتها على المساومة في مواجهة الوسطاء الذين يستولون على جزء كبير من قيمة محصولها، وأن نساهم في نفس الوقت في تمكينها وتمكين غيرها من سكان القرية، كما أن بإمكاننا أن نسمح لهم بتحقيق قدر من وفورات الحجم الكبير في نقل وتسويق منتجاتهم، وربما مساعدتهم في زيادة سلسلة القيمة بالاتجاه نحو تصنيع الأغذية. فنحن عندما نحسن طرق المواصلات والمعلومات عن الأسعار، فإننا نوسع دائرة الخيارات أمامها، وبالتالي قدرتها على عقد صفقات أفضل. ونحن عندما نقيم مرافق للتخزين على المستوى المحلي، نسمح لها باختيار الوقت الذي تبيع فيه، بدلاً من إرغامها على التخلص من محاصيلها خلال أسابيع من حصادها، عندما تكون الأسعار عند حدها الأدنى. ونحن عندما نطور الخدمات الإرشادية ونتأكد من وصولها إلى قريتها، نستطيع أن نحسن من نشر أفضل الممارسات الزراعية لها ولغيرها من سكان القرية، وهي ممارسات تتوافق مع ظروف البيئة المحلية: فبهذا النوع من الدعم إلى المجتمعات المحلية الزراعية، بدأت اليابان طريقها الناجح نحو التنمية. ونحن إذا أقمنا نظاماً عاماً لشراء كمية معينة من محاصيل الأغذية الأساسية بسعر يحقق ربحاً كافياً للمزارعين، فنحن لا نتكفل فقط بأن تجار القطاع الخاص سيتعرضون للضغط لرفع الأسعار التي يدفعونها، بل إننا نسمح بإيجاد مقادير احتياطية من الأغذية، يمكن أن تحد من تذبذب الأسعار بين مواسم الحصاد ومواسم الجفاف، بشرط أن تكون الجهة المكلفة بهذا الدور موضع مساءلة وأن يشارك فيها صغار المنتجين ومجموعات المستهلكين معاً. ونحن عندما ندعم صغار الحائزين بالتحديد في بعض مشروعات الدعم مثل منحهم قروضاً بسعر فائدة منخفض أو بالشراء منهم لبرامج التغذية المدرسية (وهما الخطوتان اللتان نفذتهما البرازيل مؤخراً) فبإمكاننا أن نساعد في أن تستمر زراعة المساحات الصغيرة لهؤلاء الذين يعتمدون عليها. ومن الممكن أن يكون لهذه الإصلاحات تأثيرها العميق والمستمر في زيادة قدرة المزارعين المهمشين على إنتاج الأغذية. فهي إصلاحات مؤسسية وليست تكنولوجية، تتكون في معظمها من توريد سلع عامة لا من سلع خاصة مثل المدخلات. فالدول، بتنفيذها هذه الإصلاحات، تقوم بواجبها في حماية الحق في الغذاء. وباستثناء حالات الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية، فإن الحق في الغذاء ليس

هو الحق في الإطعام، بل هو الحق في أن يطعم الإنسان نفسه بكرامة، وهو هنا، وبالنسبة لهذه المرأة التي تعيش مما تزرعه من محاصيل، هو الحق في إنتاج الأغذية بطرقٍ تسمح لها ولأسرتها بأن تحيا حياة كريمة.

رابعاً – التحدي البيئي: الوفاء بالحق في الغذاء في هذا القرن

إن أحد أسباب سيطرة نهج الثورة الخضراء على عقولنا بهذه القوة، وبالدرجة التي يكاد يستحيل معها تصور طرق أخرى مكملة للابتكار في الزراعة، هو أنه لم يكن هناك بديل حقيقيٌ سبقت تجربته على نطاق واسع. ولكن ذلك يكشف أيضاً عن الفقر الأساسي لفهمنا الأحادي عن التقدم: فبينما نبدي إعجابنا بما حققته الثورة الخضراء من زيادة في الغلات، نميل إلى نسيان أن هذه الزيادة هي زيادة مثيرة، لا بقياسها مقابل الطرق الأخرى للتنمية الزراعية، وإنما مقابل عدم وجود التنمية على الإطلاق. ولا ينبغي أن نقيس نجاح الثورة الخضراء مقابل عدم وجود أي ابتكارات، وإنما ينبغي أن ننظر إلى مزاياها مقابل مزايا الطرق الأخرى المبتكرة، سواء كانت مكملة "للثورة الخضراء" أو كانت منافسة لها. ولكن مسألة التقييم نفسها تنطوي على أخطار. فمن الواضح تماماً أننا لا ينبغي أن نأخذ الزيادة التي حدثت في غلة محصول واحد باعتبارها المعيار الوحيد للتقدم: فمجموع إنتاجية الهكتار (في حقول الزراعات البينية، بإضافة المحاصيل المختلفة) هو مقياس أفضل. كما أننا لا ينبغي أن نخلط بين الربحية والإنتاجية، وفي الوقت الذي قد تعطي فيه الممارسات الزراعية في المساحات الكبيرة التي تعتمد على الميكنة وعلى زراعة محصول واحد إنتاجية عالية مقارنة بإنتاجية العامل الواحد، فقد اتضح أنها أقل إنتاجية في الهكتار عن معظم طرق الإنتاج في المساحات الصغيرة التي تعتمد على العمالة الكثيفة، إلا إذا كانت الوحدات من الصغر بحيث لا تستحق الاهتمام الكافي أو العمل فيها من جانب مستخدميها[22]. بل إن الأهم هو أن الإنتاجية لا ينبغي أن ينظر إليها بمعزل عن تأثير الدخل على الأمن الغذائي. فصغار الحائزين يساهمون في الأمن الغذائي الأوسع نطاقاً، وعلى الأخص في المناطق المتخلفة حيث الأغذية المنتجة محلياً تتلافى تكاليف النقل والتسويق المرتفعة المرتبطة بكثيرٍ من الأغذية التي يشترونها[23]. وبالنسبة لأغلب هؤلاء الحائزين، ونظراً لعدم وجود فرص للوصول إلى مشروعات الإقراض والتأمين ضد الحوادث المرتبطة بالأحوال الجوية، قد يكون تحقيق غلات طيبة بقدرٍ معقول بصورةٍ مستمرة أفضل من تحقيق غلات مرتفعة بقدرٍ كبير من عدم اليقين. ومن بين أسباب اعتمادهم على الزراعة البينية هو أنها تحد من المخاطر بما تساهم به من تنويع المحاصيل "وتأثير الحافظة"، وأن بعض الصدمات سوف تكون لها آثار لا يمكن إصلاحها مثل تصاعد الديون والعجز عن تسديدها.

والخيار هنا يدور حول الحجم، وما إذا كنا سنستمر في مساندة تركيز إنتاج الأغذية في عدد محدود من كبار المنتجين، أو ما إذا كنا سندعم صغار الحائزين بتزويدهم بالخدمات التي يحتاجون إليها. ولكن الخيار في الوقت الحاضر يدور حول الأشكال المختلفة للإنتاج الزراعي. فالحرث السطحي وتقليل المدخلات الزراعية الخارجية اللذان يحدثان في

[22] Nancy L. Johnson and Vernon R. Ruttan, 'Why are farms so small ?', *World Development*, vol. 24 (1994), pp. 691-706.

[23] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشجيع النمو لمصلحة الفقراء: الزراعة، باريس، 2006، ص.31.

المزارع الصغيرة التي تعتمد على الزراعة البينية أكثر مما تعتمد على زراعة محصول واحد، مع استخدام المبيدات الحيوية والروث بدلاً من الكيماويات لمكافحة هجمات الطبيعة أو تسميد التربة، يمكنها في الواقع أن تحدث زيادة ملموسة في الغلة. ففي واحدة من أكثر المقارنات إثارةً بين البلدان حتى الآن، قام Jules Pretty وفريقه بدراسة 286 مشروعاً تستخدم تكنولوجيات تحافظ على الموارد في 57 بلداً نامياً، بلغت مساحتها الكلية 37 مليون هكتار. وكان متوسط الزيادة في غلة المحاصيل هو 79 في المائة[24]. وقد تعرضت هذه النتائج لاستعراضات جماعية، ونشرتها الجمعية الملكية للمعاملات الفلسفية، وهي أقدم مؤسسة علمية في العالم[25]. ومن الممكن تحقيق زيادات هائلة في دخل صغار المزارعين من استخدام مثل هذه الأساليب. فزراعة البقول أو الأشجار المثبتة للأزوت مثلا، يمكن أن تحد من الاعتماد على الأسمدة الكيماوية، كما أن الاعتماد على المدخلات المنتجة محلياً قد يكون أكثر استدامة بالنسبة لأغلب المزارعين الحديين من استخدام المدخلات الخارجية غالية الثمن.

هناك أمثلة عديدة يمكننا الاختيار من بينها. ففي تنزانيا كان يطلق على مقاطعتي شينيانغا وتابورا اسم "صحراء تنزانيا". ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة من الثمانينات، استطاعت أساليب زراعة الغابات والعمليات التشاركية إحياء 000 350 هكتار من الأراضي. واستفادت الأسر بمكاسب وصلت إلى 500 دولار في كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة استخدام الأشجار في مشروعات زراعة الغابات حسَّن من مرونة النظم الزراعية، وهو أمر له أهميته الخاصة في سياق تغير المناخ. وفي ملاوي استفاد نحو 000 100 من صغار الحائزين في عام 2005 بدرجةٍ ما من الأشجار المخصِّبة. فعند زراعة الذرة كمحصول بيني مع أشجار مثبته للأزوت، يمكن إنتاج 3.7 أطنان في المتوسط من كل هكتار، مقابل 1.1 طن فقط في المساحات الزراعية التي لا تستخدم مثل هذه الأشجار، كما يمكن زيادة الغلة حتى 5 أطنان بإضافة مقادير صغيرة من الأسمدة التعدينية. وقد أفضت هذه التجربة الناجحة في عام 2007 إلى أن تبدأ حكومة ملاوي برنامجاً لزراعة الغابات من أجل الأمن الغذائي، بتمويل من معونة أيرلندية، استهدفت أكثر من 000 42 أسرة زراعية، وأصبح هذا البرنامج يفيد ما يقرب من 1.3 مليون نسمة من أشد السكان فقراً في ملاوي، ممن زادت قدرتهم على إنتاج الأغذية بأقل استثمارات مالية. وقد أثبت العلماء في المركز العالمي للزراعة الحرجية في نيروبي أن استخدام أشجار الأسمدة يمكن أن يقلل من الحاجة إلى الأسمدة الآزوتية التجارية بنسبة تصل إلى 75 في المائة، مع الوصول بالغلة إلى الضعف أو إلى ثلاثة أمثال. كما أن الزراعة الحرجية يمكن أن تسفر عن امتصاص خمسين مليار طن من ثاني أكسيد الكربون من الجو، أي نحو ثلث مجموع التخفيض الذي يرجوه العالم. ويقدر الفريق الدولي المعني بتغير المناخ أن هناك ما لا يقل عن مليار هكتار من الأراضي الزراعية في البلدان النامية يناسب التحويل إلى مشروعات للزراعة الحرجية التي تمتص الكربون.

ويقوم العلم الذي تستند إليه هذه الأشكال المستدامة للزراعة على أساس ما يسمى الايكولوجيا–الزراعية، وهي نتيجة إدماج أفضل ما في علم الزراعة مع علم الايكولوجيا ويرى الكثير من العلماء الذين تحدثت معهم أنها ربما كانت وسيلة أفضل لمعالجة التحديات البيئية الضخمة التي نواجهها من الطرق المتبعة الآن في الزراعة. فابتكار أصناف أفضل من

[24] Jules Pretty et al., 'Resource Conserving Agriculture Increases Yields in Developing Countries', *Environmental Science & Technology*, vol. 40 (2006).

[25] Jules Pretty, 'Agricultural Sustainability: concepts, principles and evidence', *Phil. Trans. R. Soc.*, 12 February 2008, vol. 363 no. 1491, pp. 447-465.

البذور المتوافرة للمزارعين وتحسين عمليات الري قد تكون له أهمية بالغة. ولكن هذا الدعم ليس سوى جزء من مجموعة أكبر كثيراً من التحسينات التي ينبغي إدخالها على نظم الزراعة. ولكي نصل إلى أفضل الخيارات، ينبغي أن نستكشف جميع الإمكانيات الموجودة. فليست هناك طريقة واحدة لدعم الزراعة: فالمهم هو ضمان أن يحصل المزارعون على الدعم الأنسب لهم ولاحتياجاتهم المحددة.

إننا عندما نقرر كيفية دعم الزراعة، لا نستطيع أن نقلل من أهمية التحديات البيئية التي تنتظرنا. وأول هذه التحديات هو تغير المناخ[26]. فكما رأينا مؤخراً، في شرق أفريقيا، وفي الهند[27] أو في مناطق أمريكا الوسطى التي تأثرت بظاهرة النينيو، فإن تغير المناخ يهدد بالفعل إمكانيات أقاليم بأسرها، لاسيما تلك الأقاليم التي تعيش على الزراعة البعلية، في الاحتفاظ بمستويات الإنتاج الزراعي الفعلية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك في شرق آسيا وجنوبها سوف يؤثر تغير المناخ على كمية الأمطار. إذ أن هذا التغير سوف يزيد من تواتر حالات الجفاف ومن متوسط درجات الحرارة. وسوف تقل كميات المياه العذبة المتوافرة للإنتاج الزراعي. وتقدر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد السكان الإضافيين الذين سيواجهون خطر الجوع يمكن أن يصل في عام 2080 إلى 600 مليون نسمة، كنتيجة مباشرة لتغير المناخ[28]. كما تشير التوقعات إلى أنه من المنتظر أن تزيد الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يتراوح بين 60 و90 مليون هكتار، كما تشير تقديرات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أنه في أفريقيا الجنوبية سوف تنخفض غلات الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى 50 في المائة فيما بين عامي 2000 و2020 [29]. ومن الممكن تعويض الخسائر التي ستحدث في الإنتاج الزراعي لعددٍ من البلدان النامية، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعويضاً جزئياً بتحقيق مكاسب في أقاليم أخرى، ولكن المحصلة النهائية قد تكون انخفاض الطاقة الإنتاجية بما لا يقل عن 3 في المائة في ثمانينات القرن الواحد والعشرين، وبنسبة تصل إلى 16 في المائة إذا لم تتحقق النتائج المرجوة من التخصيب بالكربون[30]. ويرى William Cline أن "النطاق المعقول من التأثير على الطاقة الزراعية في العالم في ثمانينات القرن الواحد والعشرين(...) [قد] يكمن في نطاق من التخفيضات يتراوح بين 10 في المائة و25 في

[26] يمكن الحصول على صورة كاملة للتحديات البيئية التي تواجه الزراعة من مقال Lester Brown "هل يمكن لنقص الأغذية أن يهزم الحضارة؟" في مجلة *Scientific American Magazine*، 22 أبريل/نيسان 2009.

[27] تعرض نحو 252 مركزاً من مراكز الهند البالغ عددها 626 مركزاً إلى الجفاف نتيجة ضعف موسم الأمطار فيما بين شهري يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول حيث نقصت الأمطار بنسبة 26 في المائة عن معدلها المعتاد. ورغم أنه لم يعرف تأثير ذلك على المحاصيل وقت كتابة هذا التقرير، فإن التقديرات تشير إلى أن نقص المحاصيل قد يتراوح بين 15 و20 في المائة.

[28] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2007/2008. محاربة تغير المناخ: تضامن البشرية في عالم منقسم على نفسه*، 2007، ص.90 (مقتبس من Rachel Warren, Nigel Arnell, Robert Nicholls, Peter Levy and Jeff Price، "فهم التأثير الإقليمي لتغير المناخ"، وتقرير البحوث الذي أعد لاستعراض ستيرن عن اقتصاديات تغير المناخ، ورقة عمل بحثية رقم 90، مركز تندال لتغير المناخ، نورويتش).

[29] الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، *تغيرات المناخ عام 2007: تأثيرات تغير المناخ، التكيف والتعرض للمخاطر. مساهمة فريق العمل الثاني في تقرير التقدير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ* (S. Solomon, D. Qin, M. Manning, Z. Chen, M. Marquis, K.B. Averyt, M. Tignor and H.L. Miller)، *مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج ونيويورك، الباب التاسع.*

[30] : تتكون هذه من دمج ثاني أكسيد الكربون في عملية التمثيل الضوئي، التي تستخدم الطاقة الشمسية لجمع الماء وثاني أكسيد الكربون لإنتاج الكربوهيدرات، مع الأكسجين كمنتج فرعي (التعريف مأخوذ من William R. Cline، *الاحترار العالمي والزراعة. وتقديرات التأثير بحسب كل بلد*، مركز التنمية العالمية ومعهد بيترسون للاقتصاد العالمي، 2007، ص.24).

المائة[31]. وسيكون للخسائر أهمية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالذات، حيث يصل متوسط هذه التخفيضات إلى 17 في المائة و13 في المائة على التوالي إذا لم تتحقق تأثيرات التخصيب بالكربون وسوف تصل هذه النسبة إلى 28 في المائة و24 على التوالي إذا لم تتحقق تأثيرات تحولات الكربون[32]. وكما أوجز استعراض ستيرن لعام 2006: "في الأقاليم الاستوائية سوف يؤدي ارتفاع درجة الحرارة ولو بقدرٍ قليل إلى انخفاض الغلة. أما في المناطق البعيدة عن خط الاستواء فقد تزيد غلات المحاصيل في البداية مع زيادات متواضعة في درجة الحرارة، ولكنها ستنخفض بعد ذلك. وسوف يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض ملموس في إنتاج الحبوب في مختلف أنحاء العالم، لاسيما إذا كانت تأثيرات التخصيب بالكربون أقل مما كان يظن من قبل، وهو ما توحي به بعض الدراسات الأخيرة[33]".

وإذا كانت هذه الاستنتاجات قد تبدو قاتمة، فإنها تظل تخطئ الطريق نحو التفاؤل. فهي لا تحتوي على تأثير الأحداث الجوية الشديدة التي كثيراً ما تتواتر، مثل الفيضانات وحالات الجفاف، وهي أنماط التغيرات الجوية الأكثر وضوحاً، رغم موثوقية ودقة وسرعة التنبؤات الجوية والمعلومات المناخية التي حققت مؤخراً بعض الانتصارات في سباقها ضد الطبيعة. كما أن هذه الاستنتاجات لا تأخذ في الحسبان أن ارتفاع مستويات سطح البحر قد يلوث الطبقات الحاملة للمياه العذبة على السواحل بالمياه المالحة. كما أنها لا تولي أهمية في نهاية الأمر لمخاطر تراجع الإنتاج الزراعي بسبب نقص مياه الري. ولكن ذوبان الجليد في قمم الجبال مثلاً، بمكن أن يزيد من حالات الفيضانات نتيجة زيادة المياه في الأنهار، مع الإضرار في نفس الوقت بمصادر المياه بالنسبة لعددٍ من السكان في آسيا الوسطى والجنوبية: فقد يتضرر أكثر من مليار نسمة بحلول الخمسينات من القرن الواحد والعشرين نتيجة انخفاض غلات المحاصيل بما يصل إلى 30 في المائة في آسيا الوسطى والجنوبية بحلول عام 2050[34].

وفي حين أن الزراعة ضحية لتغير المناخ، فإنها أيضاً مذنب واضح. فالأشكال غير المستدامة من الزراعة والأنماط غير المستدامة للاستهلاك تسرع كلها في الاتجاه نحو الاحترار العالمي حيث أنها ساهمت بقدرٍ كبير في الزيادة التي حدثت بنسبة 70 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بفعل الإنسان التي شهدناها في الفترة الواقعة بين عامي 1970 و2004[35].

---

[31] William R. Cline، *الاحترار العالمي والزراعة. وتقديرات التأثير بحسب كل بلد*، مركز التنمية العالمية ومعهد بيترسون للاقتصاد العالمي، 2007، ص.96).

[32] المرجع السابق. أنظر أيضاً ما يؤكد هذه الآراء، عند David B. Lobell, Marshall B. Burke, Claudia Tebaldi, Michael D. Mastrandrea, Walter P. Falcon, and Rosamond L. Naylor "أولويات احتياجات التكيف مع تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي عام 2030" ومجلة *Science*، 1 فبراير/شباط 2008، المجلد 319، ص. 607–610 (حيث يتضح، على أساس تحليل لمخاطر المناخ على المحاصيل في 12 إقليماً يعاني من انعدام الأمن الغذائي، أن جنوب آسيا وأفريقيا الجنوبية يرجح أن يعانيا من الآثار السلبية على العديد من المحاصيل المهمة لأعداد غفيرة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ما لم تتخذ تدابير كافية للتكيف مع هذا التغير).

[33] *Stern Review Report on the Economics of Climate Change*, by Nicholas Stern, prepublication at www.hm-treasury.gov.uk . published in Cambridge, Cambridge Univ. Press, 2007, p. 67.

[34] الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تغيرات المناخ عام 2007: تأثيرات تغير المناخ، التكيف والتعرض للمخاطر. مساهمة فريق العمل الثاني في تقرير التقدير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

35 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عام 2007: تقرير مجمع، موجز لصناع السياسات تقييم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يمكن الحصول على تقرير من الموقع http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.pdf.

فالزيادات التي حدثت في ثاني أكسيد الكربون في العالم، والتركيزات الأخرى في غازات الدفيئة[36] ترجع أساساً إلى استخدام أنواع الوقود الأحفوري، وقطع الأشجار، والممارسات الزراعية غير المستدامة[37]. وهكذا نجد أن جزءاً كبيرا من انبعاثات غازات الدفيئة يأتي من الطرق التي نستخدمها الآن في إنتاج الأغذية واستهلاكها. وتشكل الزراعة الحديثة 14 في المائة من مجموع إنبعاثات غازات الدفيئة سنوياً (تمثل الأسمدة 38 في المائة من هذا المجموع، والثروة الحيوانية نسبة 31 في المائة أخرى). كما أن تغيير استخدام الأراضي، بما في ذلك قطع الغابات لتهيئة الأراضي للزراعة، يساهم بنسبة 19 في المائة أيضاً. وفي حين تلعب الغابات دوراً أساسيا في امتصاص ثاني أكسيد الكربون، فإنها تخزن 45 في المائة من الكربون الأرضي[38]، ولكن هذه الغابات تتعرض الآن للتدمير على نطاقٍ واسع.

لاشك أن النماذج غير المستدامة للاستهلاك في البلدان الغنية، مسؤولة جزئياً عن هذا الوضع. فالطعام الذي نأكله يحدد طريقة إنتاجنا لهذا الطعام. فزيادة الإنتاج الحيواني استجابة لطلبنا على اللحوم، يسفر عن عوامل خارجية سلبية ضخمة لا تبرير لها. وفي عام 2006، نشرت المنظمة دراسة بعنوان: "*الظلال المؤثرة للثروة الحيوانية – مسائل بيئية وخيارات*". ولاحظت الدراسة أن الثروة الحيوانية مسؤوله عن 18 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، أي ما يقرب من ضعف نصيب وسائل النقل. وتشكل أراضي المراعي وزراعات المحاصيل المخصصة لإنتاج الأعلاف الخضراء والجافة نحو 70 في المائة من جميع الأراضي الزراعية، أي ما يقرب من 30 في المائة من سطح أرض كوكبنا. فأراضي المراعي وحدها تستأثر بمساحة 3 433 مليون هكتار، أي ما يعادل 26 في المائة من سطح الأرض الخالي من الجليد، كما أن التوسع السريع في أراضي الرعي هو أحد الأسباب الرئيسية لقطع الأشجار، وعلى الأخص في منطقة الأمازون. وتصل المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة لإنتاج الأعلاف إلى 471 مليون هكتار، أي ما يعادل 33 في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وهي مساحة تتزايد بسرعة. وهناك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تخصص الآن لإنتاج الذرة وفول الصويا لاستخدامهما في الأعلاف الحيوانية، بما لذلك من آثار حادة على الغابات الاستوائية في بعض البلدان مثل البرازيل؛ حيث تستخدم 70 في المائة تقريباً من الأراضي الحرجية السابقة في الأمازون كمراعٍ، مع تغطية المحاصيل العلفية لجزء كبير من الأراضي المتبقية.

وليس هذا بالاستخدام الأفضل لمواردنا الطبيعية الشحيحة[39]. ففي وقت سابق من هذا العام نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن "دور البيئة في تلافي الأزمات الغذائية في المستقبل". وأشار التقرير إلى أن تخفيض استهلاك اللحوم في

36 ثاني أكسيد الكربون هو أهم غاز من صنع الإنسان من بين غازات الدفيئة إلى جانب غاز الميثان وأكسيد النيتروز وغيرهما (المرجع السابق).

37 التقرير المجمع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2007؛ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقرير التقدير الرابع، فريق العمل الثالث الباب الأول، 2007.

38 فيما يتعلق بإسهام سياسات الإدارة الحرجية المناسبة في تخفيف تأثيرات تغير المناخ، أنظر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقرير التقدير الرابع، فريق العمل الثالث، الباب الثامن 2007 (المتعلق بتخفيف الآثار في قطاع الزراعة).

39 Lester R. Brown and H. Kane, *Full house: Reassessing the earth's population carrying capacity*, New York, W. W. Norton، (يقترح فيه تثبيط أي توسع جديد للإنتاج الحيواني استناداً إلى اعتبارات بيئية في المقام الأول).

العالم الصناعي[40]، وكبح هذا الاستهلاك في عام 2050 عند 37.4 كيلو غرام للفرد، وهو المستوى الذي كان عليه في عام 2000، نستطيع أن نحرر نحو 400 مليون طن من الحبوب سنوياً ليستهلكها الإنسان. وهذه الكمية تكفي لتغطية الاحتياجات السنوية من السعرات الحرارية لنحو 1.2 مليار نسمة. وفي ظل أي تصور عادي، فبحلول عام 2050، سوف يتم استخدام نحو 1 573 مليون طن من الحبوب سنوياً في غير الأغذية، منها 1 450 مليون طن على الأقل ستستخدم كأعلاف حيوانية، وهو ما يكفي لتغطية احتياجات ما يقرب من 4.35 مليار نسمة من السعرات الحرارية. فإذا أخذنا في الاعتبار قيمة الطاقة من اللحوم المنتجة طبقاً لهذا التصور، فإن الفاقد من السعرات الحرارية نتيجة إعطاء هذه الحبوب للحيوانات بدلاً من استخدامها كطعام مباشر للإنسان يمثل الاحتياجات السنوية من السعرات الحرارية لأكثر من 3.5 مليار نسمة.

بالطبع فإن الصورة معقدة، ولا بد من أخذ عوامل أخرى في الاعتبار. فحيوانات المزرعة التي تربى في البلدان الصناعية تستهلك أكثر من 5 سعرات حرارية من العلف لكل سعر حراري واحد من اللحوم أو الألبان التي تنتجها كطعام. وفي الهند، نجد أن المعدل أقل من 1.5 سعر حراري. وفي كينيا، حيث الحيوانات لا تعلف بالحبوب وإنما تعيش على الحشائش أو المخلفات الزراعية التي لا يأكلها الإنسان، فإن الثروة الحيوانية تنتج بالفعل سعرات حرارية أكثر مما تستهلك. ومن المهم بنفس القدر، الاعتراف بأن تربية الحيوانات، وهي نشاط لا يحتاج إلى تعليم رسمي ولا يتطلب ملكية أرض، تمثل مصدراً لدخل عدد ربما يزيد عن مليار نسمة، يمثلون ثلث الفقراء في المناطق الزراعية. ولكن ما أراه هنا هو أننا لا نستطيع تحديد الأهداف الكمية في إنتاج الأغذية مثل ضرورة زيادة إنتاج اللحوم بأكثر من 200 مليون طن لتصل إلى 470 مليون طن في عام 2050[41] – دون أن ندرس جانب الطلب من المعادلة، وعلى الأخص عندما يحذرنا علماء الأمراض باستمرار من مشكلات الصحة العامة نتيجة زيادة كميات اللحوم في النظم الغذائية التي نسير عليها[42].

إن تغير المناخ ليس هو التحدي الوحيد الذي نواجهه. ففي عام 1996، حذر تقرير المنظمة عن *حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم*، الذي وضع بناء على أكثر من 150 تقريراً قطرياً، من فقدان التنوع الوراثي. وأشار التقرير إلى "أن

---

[40] فيما أطلق عليه IFPRI "ثورة الأغذية القادمة"، فإن استهلاك اللحوم سيواصل زيادته في مختلف أنحاء العالم، مدفوعاً في ذلك بالتوسع العمراني وزيادة الدخل في البلدان النامية: أنظر C. Delgado, M. Rosegrant, H. Steinfeld, S. Ehui, and C. Courbois، *الثروة الحيوانية حتى عام 2020: ثورة الأغذية القادمة*، IFPRI، المنظمة، المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية، مايو/أيار 1999. ورغم ذلك، فإن العادات الاستهلاكية في البلدان الغنية، وليس التنويع المرحب به في النظم الغذائية في البلدان الفقيرة، هو ما يحتاج إلى تغييره. وطبقا لتقديرات IFPRI، فإن متوسط ما يستهلكه الفرد في البلدان النامية في عام 2020 أقل من نصف كمية الحبوب وأكثر بقليل من ثلث منتجات اللحوم التي يستهلكها الفرد في البلدان المتقدمة في المتوسط.

[41] *الزراعة في العالم عام 2050*، ورقة مناقشة أعدها منتدى الخبراء رفيعي المستوى، روما، 12–13 أكتوبر/تشرين الأول، 23 سبتمبر/أيلول 2009.

[42] W. Zheng, T.A. Sellers, T.J. Doyle, L.H. Kushi, J.D. Potter and A.R. Folsom, 'Retinol, antioxidant vitamins, cancers of the upper digestive tract in a prospective cohort study of postmenopausal women', *American Journal of Epidemiology*, vol. 142, n° 9 (1995), pp. 955-960; World Cancer Research Fund / American Institute for Cancer Research, *Food, nutrition and the prevention of cancer: a global perspective*, Washington, D.C., 1997; WHO, *World Cancer Report*, Geneva, WHO / International Agency for Research on Cancer, 2003, pp. 62-67.
تحدد هذه الدراسات مدى تأثير النظم الغذائية التي تحتوي على كميات كبرى من الدهون الحيوانية واللجوم الحمراء المطهيّة في مقابل تناول كميات قليلة من الفاكهة والخضار على الإصابة ببعض أنواع داء السرطان. يرجى العودة أيضاً إلى: Tim Lang and Michael Heasman, *Food Wars. The Global Battle for Mouths, Minds and Markets*, Earthscan, London, 2004, reprinted 2007, chapter 2.

انتشار الزراعة التجارية الحديثة وجلب أصناف جديدة من المحاصيل" كان من بين أهم أسباب ذلك[43]. والواقع أن التوحيد والتجانس في الزراعة أصبحا يتزايدان الآن. فكل الجهود تبذل في استنباط عدد محدود من الأصناف الموحدة وفيرة الغلة، بحيث أصبحت الأصناف التي تزرع الآن لا تزيد عن 150 صنفاً، وأصبحت غالبية الجنس البشري تعيش على ما لا يزيد عن 12 صنفاً نباتياً، مع استئثار أكبر أربعة محاصيل أساسية (وهي القمح والأرز والذرة والبطاطس) بنصيب الأسد[44]. فمع تخلي المزارعين في مختلف أنحاء العالم عن أصنافهم المحلية من أجل أصناف موحدة وراثياً تعطي غلاة وفيرة في ظل ظروف معينة، ضاع ما يقرب من 75 في المائة من التنوع الوراثي للنباتات[45]. بل إن التنوع الوراثي داخل بعض المحاصيل أصبح يتراجع. وعلى المستويين الحقلي والعالمي فإن ذلك يقلل من مرونتنا إزاء تغير المناخ وإزاء هجمات الآفات والأمراض.

إن لهذه التحديات علاقة مباشرة بتنفيذ الحق في الغذاء. أولاً بإتباعنا المزيد من طرق الإنتاج الزراعية الإيكولوجية التي أشرت إليها، لا نزود المزارعين الفقراء الذين يعيشون في أشد الظروف صعوبة بحلول هم في أشد الحاجة إليها، وإنما نحن أيضاً نصون التربة والمياه للأجيال القادمة، ونحافظ على قدرتها على إطعام نفسها، ونقلل من انبعاثات غازات الدفيئة، بل إننا نستطيع أن نخزن الكربون، بحيث تصبح الزراعة جزءاً من الحل، لا مشكلة عويصة، وثانياً فإن تطبيق استراتيجيات لتنفيذ الحق في الغذاء يضمن أن السياسات التي تطبقها الدولة سوف تأخذ في الحسبان بعض الاعتبارات بعيدة المدى نسبياً، وأنها لن تكون بإملاء كامل أو أساسي من التوقعات قصيرة الأجل للربح أو بطعمٍ من فرص التصدير. وثالثا، فإن استراتيجيات تنفيذ الحق في الغذاء تضمن المساءلة. فلا يكفي أن تتعهد الحكومات بأن تأخذ في حسبانها تأثير سياساتها الزراعية على تغير المناخ، وعلى تدهور التربة، أو على فقدان التنوع البيولوجي. فالتراجع عن هذه التعهدات، لابد أن يأتي بتكلفة سياسية عالية، والمساءلة تزيد من هذه التكلفة. فهي تزيد من فرص تنفيذ الوعود التي يعلن عنها.

خامساً – الاستنتاجات

لقد أكدت هنا على ثلاثة تحديات رئيسية: المضاربة على الأراضي، واختناق صغار المزارعين بين زيادة تكاليف زراعاتهم وانخفاض أسعار منتجاتهم، والبيئة. وتفيد هذه التحديات في بيان ما يدور حوله الحق في الغذاء، وهي تحديات تطرح أوجه تشابه مثيرة. ففي جميع الحالات الثلاث، ما لم تكن هناك عملية رصد جيدة، فإن السياسات

[43] المنظمة، *تقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم*، تقرير معد للمؤتمر الفني الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية الذي عقد في ليبزيج بألمانيا، 17–23 يونيو/حزيران 1996.

[44] José Esquinas-Alcázar, "Protection of crop genetic diversity for food security: political, ethical and technical challenges", *Nature*, December 2005, vol. 6, pp. 946-953. See also P.C. Mangelsdorf, "Genetic potentials for increasing yields of food crops and animals", *Proc. National Academy of Sciences U.S.A.*, vol. 56 (1966), pp. 370-375; Timoth Swanson, *Global Action for Biodiversity*, James & James Science Publishers, 2005 (originally published in Earthscan Publ., London, 1997), p. 52.

[45] D. Nierenberg and B. Halweil, *Cultivating Food Security*, New York, Norton & Co., 2005.

التي تهدف إلى زيادة الإنتاج قد تفضي في الوقت نفسه إلى زيادة الفوارق والفقر والتهميش في المناطق الريفية. وقد تفضي الاستثمارات الجديدة، إذا أطلق لها العنان، إلى تدمير سبل المعيشة. فزيادة تركيز إنتاج الأغذية، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، نتيجة ضغوط تحرير التجارة، وخروج الدولة من السوق، إلى الحكم على صغار المزارعين بالفشل. فالاندفاع نحو المزارع الكبيرة التي تعتمد على الميكنة كثيراً، وعلى مستويات مرتفعة من المدخلات الخارجية، قد يكون له عوامل خارجية سلبية كثيرة لم تكن محسوبة في أسعار الأغذية وهو ما قد يدفع صغار الحائزين نحو الأراضي الحدية وإلى الفئات الدنيا في السوق أو أن يزيحهم تماماً. وكل تطور من هذه التطورات يلقى التشجيع أحياناً تحت دعوى زيادة الإنتاج، ولكننا لا ينبغي أن نهتدي بالحاجة إلى زيادة الغلة فقط، وإنما بضرورة أن نفعل ذلك بصورة مستدامة، بتحسين معيشة صغار المزارعين والحد من التأثير الايكولوجي على الزراعة. إن حق الإنسان في الحصول على غذاء كاف يشكل علامة فارقة. فهو يرغمنا على الانتباه إلى وضع أشد الناس تضرراً. وهو يتطلب منا المشاركة. والمساءلة وهو يطرح أسئلة سياسية وليست مجرد أسئلة فنية. وهو يثري فهمنا بما يعنيه الجوع، وكيف نقضي عليه. وهو يعطي تشخيص أفضل لما حدث من أخطاء، ولما ينبغي عمله من أجل القضاء على ظلم الجوع على الأقل. إنها معركة نستطيع أن نكسبها لو أننا تكاتفنا معاً.

* * *

عين السيد ***Olivier De Schutter*** *مقرراً خاصاً للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء في شهر مارس/آذار 2008، بواسطة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهو مستقل عن أي حكومة أو منظمة، ويرفع تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وللحصول على المزيد من المعلومات عن عمل المقرر الخاص للحق في الغذاء نرجو زيارة الموقع* www.srfood.org *أو* www2.ohchr.org/english/issues/food/index.htm.